

أثر تقلبات أسعار البترول على تصنيف المخاطر المالية في الجزائر "دراسة تحليلية للفترة 2000-2019"

The effect of fluctuations in oil prices on the rating of financial risk in Algeria "Analytical study during the period 2000-2019"

L'effet des fluctuations des prix du pétrole sur la notation du risque financier en Algérie "Etude analytique durant la période 2000-2019"

برياش عنزة^{1*}، بوحلايس محمد خليل²، أحسن سعيد³

تاريخ النشر: 2022/12/02

تاريخ القبول: 2021/08/06

تاريخ الإرسال: 2021/06/04

ملخص:

في خضم القلق المتزايد بشأن تطورات أسعار البترول وتداعياته على الاقتصاد الجزائري تأتي دراستنا لموضوع أثر تقلبات أسعار البترول على تصنيف المخاطر المالية في الجزائر، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي تم الوقوف على أهم محددات أسعار البترول وآثارها على الاقتصاد العالمي، وكذا إبراز أهمية ومنهجية تصنيف الوكالات العالمية للمخاطر المالية التي تعد أحد مؤشرات خطر البلد. كما تنطرق هذه الدراسة إلى أسعار البترول ومؤشر المخاطر المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، وكذا تحليل أثر تقلبات أسعار البترول على متغيرات الخطر المالي في الجزائر خلال هذه الفترة. وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة تشابكية بين استقرار المؤشرات المالية للاقتصاد الجزائري وقطاع الطاقة؛ جسدتها التأثيرات الكبيرة لانخفاض أسعار البترول على الكثير من المؤشرات المالية. الكلمات المفتاحية: أسعار البترول؛ خطر البلد؛ المخاطر المالية؛ وكالات التصنيف.

Abstract :

Amidst the growing concern about developments in oil prices and their repercussions on the Algerian economy, our study of the issue of the impact of oil price fluctuations on the classification of financial risks in Algeria comes to light, based on the descriptive and analytical approach, the most important determinants of oil prices and their effects on the global economy have been identified, as well as highlighting the importance and methodology of international agencies classification Financial risk, which is one of the indicators of country risk. This study also deals with oil prices and the financial risk index in Algeria during the period 2000-2019, as well as analyzing the impact of oil price fluctuations on the financial risk variables in Algeria during this period. This study concluded that there is an interrelation between the stability of the financial indicators of the Algerian economy and the energy sector. The large effects of the drop in oil prices reflected it on many financial indicators.

Keywords: Oilprices; The country risk; Financial risk; Rating agencies.

*المؤلف المراسل

¹ Berbache Antara, University of Abdelhamid Mehri Constantine 2, Algeria, antara.berbache@univ-constantine2.dz

²Bouhelais Mohamed khalil, University of Abdelhamid Mehri Constantine 2, Algeria, mohamed.bouhelais@univ-constantine2.dz

³Ahcene said, University of Abdelhamid Mehri Constantine 2, Algeria, ahcene.said@univ-constantine2.dz

Résumé :

Dans le contexte d'inquiétude croissante concernant l'évolution des prix du pétrole et leurs répercussions sur l'économie algérienne, notre étude aborde le sujet de l'impact des fluctuations des prix du pétrole sur la classification des risques financiers en Algérie, en se basant à la fois sur une approche descriptive ainsi qu'une approche analytique et ce, en identifiant les déterminants les plus importants des prix du pétrole et leurs effets sur l'économie mondiale, en plus de mettre en évidence l'importance et la méthodologie de classification des risques financiers par les agences internationales qui sont considérées comme l'un des indicateurs du risque pays. Cette étude traite également les prix du pétrole et l'indice de risque financier en Algérie durant la période 2000-2019, ainsi analyse de l'impact des fluctuations des prix du pétrole sur les variables de risque financier en Algérie durant cette période. Cette étude a conclu qu'il existe une corrélation entre la stabilité des indicateurs financiers de l'économie algérienne et le secteur de l'énergie. qui est incarnée par les effets importants de la baisse des prix du pétrole Sur de nombreux indicateurs financiers.

Mots clés : Prix du pétrole; Le risque pays; Risque financier; Agences de notation.

مقدمة

شكل ظهور البترول كمصدر للطاقة منذ القرن الماضي محوراً أساسياً في النظام الاقتصادي العالمي ضمن اقتصاديات الموارد، ومن منطلق أن الاقتصاديات النفطية تعتمد بشكل كبير على البترول كمصدر أساسي لإيراداتها، فقد شكّلت تقلبات أسعار البترول آثاراً على الاستقرار الاقتصادي في هذه الدول.

إن الاقتصاد الجزائري جزء لا يتجزأ من الاقتصاديات النفطية الذي تتشكل معظم موارده من البترول بالإضافة إلى الغاز الطبيعي، قد تأثر بتغيرات أسعار البترول وعرضه ذلك إلى العديد من المخاطر المصاحبة لهذه التقلبات. هذه الأخيرة التي هي محل تصنيف العديد من الوكالات والتي تنافست فيما بينها لتقديم تصنيفات واقعية ومستقلة وأكثر شمولاً للمؤشرات والمتغيرات السياسية الداخلية والخارجية، وكذلك المتغيرات الاقتصادية والمالية، إلى جانب المتغيرات الأخرى ومنها الاجتماعية وذلك بما يلبي حاجة المستثمرين والدول.

أولاً: إشكالية الدراسة

إن كل التطورات التي عرفتها السوق البترولية العالمية لا شك أنها أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على الاستقرار المالي للجزائر، ومن هنا تبرز لنا طبيعة الإشكالية التي نطرحها في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على تصنيف المخاطر المالية في الجزائر؟

يندرج تحت هذا السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية الآتية :

- ما هي محددات أسعار البترول؟، وما آثار تقلباتها على الاقتصاد العالمي؟؛

- ما طبيعة علاقة التصنيف بالمخاطر المالية؟، وما هي المنهجيات التي تعتمدها الوكالات العالمية في تصنيفها للمخاطر المالية؟؛

- هل لتقلبات أسعار البترول أثر على الاستقرار المالي للجزائر؟ وما هي طبيعة هذه الآثار؟.

ثانياً: فرضيات الدراسة

لتسهيل الإجابة على التساؤلات المطروحة ارتأينا وضع الفرضيات الآتية:

- يختلف تأثير تغير أسعار البترول على الوضع المالي للدول باختلاف درجة تبعيتها للمحروقات؛
- تمثل وكالات التصنيف وسيلة هامة وفعالة في تصنيف المخاطر المالية وذلك عن طريق ربط المتغيرات المالية للدولة بدرجة المخاطر؛
- يساهم التنوع الاقتصادي في التخفيف من حدة المخاطر المالية الناتجة عن تقلبات أسعار البترول.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من كونها تتناول مؤسسات (وكالات) التصنيف التي تؤدي دوراً مهماً في مجال المالية الدولية، ففي ظل الأزمات البترولية بتداعياتها المختلفة على الدول، وقصور كفاءة المعلومات، أصبح من الصعب اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية بشكل سليم فظهرت وكالات التصنيف لتجاوز هذا الإشكال حيث تتولى إصدار تصنيفات لدرجة المخاطر المالية للدول .

رابعاً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- إظهار المكانة الأساسية التي يحتلها البترول في الاقتصاد الجزائري في ظل تذبذب الأسعار وعدم استقرار أسواقها؛
- تبيان مدى هشاشة المتغيرات المالية للجزائر في ظل تغيرات أسعار البترول؛
- التأكيد على أن تنوع الاقتصاد الجزائري هو الكفيل بمواجهة تقلبات أسعار البترول.

خامساً: منهج الدراسة

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي والتحليلي فيما يخص عرض محددات أسعار البترول وآثار تقلباتها على الاقتصاد العالمي وكذا المنهجيات المعتمدة من طرف وكالات التصنيف العالمية في تصنيفها للمخاطر المالية، وتحليل تطور كل من أسعار البترول ومؤشر الخطر المالي في الجزائر للفترة 2000-2019. ومن أجل الإحاطة قدر الإمكان بمختلف جوانب موضوع هذه الدراسة، ارتأينا أن نتناولها من خلال المحاور الآتية:

- محددات أسعار البترول وآثار تقلباتها على الاقتصاد العالمي؛
- الخطر المالي كأحد مؤشرات خطر البلد؛
- تصنيف المخاطر المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول.

1- محددات أسعار البترول وآثار تقلباتها على الاقتصاد العالمي

النفط والبترول كلمتان مترادفتان للدلالة على نفس المادة، حيث أن البترول هو مصطلح لاتيني الأصل أما النفط فهو مصطلح فارسي، ويعود أصل تسميته اللاتينية إلى كلمة (Petroleum) وهي تتكون من مقطعين (Petr) تعني الصخر و(Oleum) تعني الزيت؛ أي بمعنى زيت الصخر وهو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال، كما اشتهر البترول أيضاً بتسمية أخرى وهو " الذهب الأسود " كونه يتدرج من البني الفاتح إلى اللون الأسود الداكن(ختاوي، 2010، صفحة 07).

1-1 محددات أسعار البترول

إن معرفة العوامل المحددة لسعر البترول تساعد على ضمان استقرار أسعاره فهذا يُعدّ أمراً مهماً خاصة بالنسبة للدول المنتجة للنفط، فسعر البترول يتحدّد وفق:

1-1-1 الطلب على البترول ومحدداته في الأسواق النفطية

يتحدّد الطلب على الموارد البترولية بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة، وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة، بهدف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية(هاشم و جاسم، 1992، صفحة 320). ويتأثر الطلب على البترول كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل، يمكن تلخيصها في الجدول 1.

الجدول 1-1- محددات الطلب على البترول

النمو الاقتصادي العالمي	تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للطلب على الطاقة، وتشير الأرقام إلى أن الدول التي تقود نمو استهلاك الطاقة في العالم هي الصين والولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى روسيا.
الاستقرار السياسي في العالم	تعد الاضطرابات السياسية السبب الرئيسي في تقلص الإمدادات البترولية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع في الحصول على كميات معينة وبأي سعر تخوفاً من نقص الإمدادات بسبب عدم الاستقرار في مناطق الانتاج.
المناخ والنمو السكاني	يلعب المناخ دوراً مهماً في تحديد الطلب على البترول، فبرد الشتاء يؤدي إلى استهلاك متزايد للطاقة في هذا الفصل. كما انه كلما كان عدد السكان كبيراً ومتزايداً توسع نمو الطلب على البترول.
أسعار السلع البديلة	من أهم السلع المنافسة للنفط، نذكر: الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية... إلخ، غير أن هذه السلع في موقع تنافسي ضعيف ومحدود على المدى القصير والمتوسط مقارنة بالبترول بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجها وتطلبها لمهارات فنية وتكنولوجية وأساليب متطورة وصعوبة نقلها.

المصدر: من إعداد الباحثين.

1-1-2 عرض البترول ومحدداته في السوق البترولية

يتمثل العرض البترولي في كل البترول المنتج أو معظمه وقد يضاف له جزء من الاحتياطي استعدادًا لمواجهة؛ أي زيادة غير متوقعة في الطلب، ويعد عرض البترول الطرف الثاني من معادلة سعر البترول فهو يخضع لعدة عوامل تساهم في زيادة أو نقص الكمية المعروضة، والتي يمكن توضيحها في الجدول 2.

الجدول -2-: محددات عرض البترول

الطلب على البترول	انطلاقًا من فكرة أن الطلب يخلق العرض، فإن زيادة الطلب على البترول تشجع على زيادة العرض البترولي في السوق، وزيادة الاستثمار في الصناعة البترولية.
الاحتياطات البترولية وعمليات البحث والتنقيب عن البترول	كلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة زاد الاعتقاد بأن هناك قدرة على زيادة الإنتاج إضافة إلى التنقيب والبحث التي تؤثر على العرض البترولي.
تكلفة الإنتاج	كلما زادت تكلفة استخراج البترول وتكريره تقلصت الكميات المعروضة منه لانخفاض الطلب عليه بسبب انخفاض جودته وارتفاع تكاليف إنتاجه.
سعر مصادر الطاقة البديلة	كلما كانت أسعار مصادر الطاقة البديلة للنفط أكثر تنافسية لأسعار البترول، تمّ تقليص عرض البترول واتجاه الدول المستهلكة إلى هذه المصادر.

المصدر: من إعداد الباحثين.

1-2 آثار تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد العالمي

تختلف آثار تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد العالمي باختلاف طبيعة تلك التقلبات؛ أي ارتفاع الأسعار أو انخفاضها، كما تختلف باختلاف الدول بين المستوردة والمصدرة للبترول. ويمكن توضيح هذه الآثار في الجدول 3.

الجدول -3-: آثار تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد العالمي

على الدول المصدرة		على الدول المستوردة	
في حالة ارتفاع الأسعار	في حالة انخفاض الأسعار	في حالة ارتفاع الأسعار	في حالة انخفاض الأسعار
- زيادة كبيرة في العوائد البترولية وانعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد؛	- الأثار السلبية: - تراجع الإيرادات البترولية؛ - انخفاض الإنفاق العام سواء فيما يتعلق بالنفقات الجارية أو النفقات الاستثمارية؛	- انخفاض معدل النمو الاقتصادي؛ - زيادة نسبة التضخم؛ - تفاقم عجز موازين مدفوعاتها وتدهور شروط التبادل الدولي؛ - ارتفاع الديون الخارجية لهذه الدول بسبب ارتفاع أسعار البترول ولعل الاقتراض كان السبيل الوحيد أمام هذه الدول	- الأثار السلبية: - انخفاض الاستثمار في مشروعات الطاقة البديلة وغيرها من المشروعات عالية التكلفة؛ - تخفيض الاستثمار في عمليات البحث عن البترول في الدول الصناعية والدول النامية خارج منظمة الاوبك؛ - انخفاض صادرات الدول الصناعية نحو الدول البترولية؛ - انخفاض مقدرة الدول البترولية المدينة على سداد ديونها؛
- تعزيز قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية؛	- سحب الأموال المودعة لدى البنوك لتغطية نفقاتها؛ - قيام بعض الدول بالاقتراض من الخارج لمواجهة انخفاض أسعار البترول؛	- قيام الدول البترولية بتخفيض معوناتها المقدمة للعالم الثالث؛	

أثر تقلبات أسعار البترول على تصنيف المخاطر المالية في الجزائر "دراسة تحليلية للفترة 2000-2019"

<p>- زيادة حجم المعونات المالية والقروض المقدمة للدول النامية؛</p> <p>- القيام باستثمارات في الدول الصناعية؛</p> <p>- إنشاء مؤسسات متنوعة لتمويل، أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية.</p>	<p>- تراجع النمو الاقتصادي للدول المصدرة؛</p> <p>- انهيار العملات للدول المصدرة للنفط؛</p> <p>- انهيار سوق الأسهم؛</p> <p>- انخفاض الإنفاق الاستثماري في مجال الطاقة؛</p> <p>- انهيار بعض الشركات البترولية العالمية وما ينجر عنه من تسريح للعمال.</p> <p>الآثار الإيجابية:</p> <p>- يعتبر جرس إنذار مبكر لاستثمار عائدات البترول لبناء مصادر دخل بديلة وفتح فرص عمل جديدة؛</p> <p>- انخفاض الصادرات البترولية يؤدي إلى انخفاض الإنتاج البترول وإطالة عمره بما يفيد الأجيال القادمة؛</p> <p>- تشجيع الدول البترولية على توسيع قاعدتها الإنتاجية وتنويع صادراتها؛</p> <p>- تشجيع الدول البترولية على ترشيد الإنفاق العام والخاص سواء الاستهلاكي أو الاستثماري؛</p> <p>- كبح جماح الغاز الصخري ودفعه للخروج من سوق البترول.</p>	<p>للتخفيف من حدة أزمتها الاقتصادية؛</p> <p>- تزايد عبء خدمة الديون؛</p> <p>- الاستفادة من الفوائض المالية البترولية للدول المصدرة، حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول البترولية فرصة أمام هذه الدول للحصول على قروض للمشروعات أو دعم للميزانية.</p>	<p>- خطر قيام الدول البترولية الغنية مثل السعودية، الكويت، الامارات وقطر على سحب ودائعها على نطاق واسع من البنوك الغربية؛</p> <p>- انخفاض معونات الدول البترولية للعالم الثالث.</p> <p>الآثار الإيجابية:</p> <p>- تحفيض قيمة الواردات البترولية، وعلى اثر ذلك تحسن موازنات مدفوعات هذه الدول؛</p> <p>- انخفاض أسعار السلع الصناعية المستوردة وهذا لانخفاض معدلات التضخم في الدول الصناعية؛</p> <p>- انخفاض أسعار الفائدة وبالتالي انخفاض أعباء الديون التي تتحملها البلدان النامية؛</p> <p>- زيادة صادرات الدول النامية من المنتجات الأولية نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية في الدول الصناعية؛</p> <p>- ارتفاع دخل القطاع العائلي من خلال التوفير في فاتورة الوقود في المواصلات وغير ذلك من استهلاك القطاع العائلي؛</p> <p>- انخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج من الطاقة، وكذا السلع النهائية التي يدخل البترول في إنتاجها.</p>
--	--	---	---

المصدر: من إعداد الباحثين.

2- الخطر المالي كأحد مؤشرات خطر البلد

2-1 ماهية خطر البلد

إن التطور المستمر للعلاقات الاقتصادية وأنماط التسوية والمبادلات الدولية، إضافة إلى الظهور المستمر للأزمات المالية، الاقتصادية والسياسية، أدت إلى تعدد الأسباب والمفاهيم المحددة لخطر البلد، حيث ما نلثت أن نستقر على تعريف إلى أن يظهر حدث يغيره، وهذا دليل على صعوبة ضبط مفهوم محدد وعمام لخطر البلد.

2-1-1 مفهوم خطر البلد

يعرف خطر البلد على أنه: " مفهوم واسع للغاية، يشمل المخاطر السيادية، مخاطر التحويل و المخاطر الأخرى المتعلقة بالأنشطة المالية الدولية" (Iranzo, 2008, p. 08).

إن خطر البلد يشمل القرارات المتخذة من قبل السلطات العمومية المحلية والأحداث الداخلية كأعمال الشعب، الثورات،...، إلخ، وكذا الأوضاع الخارجية كدخول البلد حرب مع دولة أخرى أو تعرض هذا البلد لحالة حظر، ويشمل

السياق الاقتصادي أيضاً وقوع البلد في حالة تضخم كبير أو استنادة كبيرة تجاه الخارج مما يؤثر على ربحية الشركات المستثمرة في هذا البلد.

2-1-2 دوافع دراسة خطر البلد

تهدف الموضوعات التي تدور حول خطر البلد إلى تحديد العلاقة التي تربط العوائد المتوقعة للاستثمار والإقراض والأعمال بشكل عام بالمخاطر المحيطة بهذه العمليات. فتحديد مستوى خطر البلد للدول يعد من أهم العوامل المؤثرة في اتخاذ قرارات إنشاء المشاريع وتنفيذ المعاملات الدولية من قبل المستثمرين، المصدرين، رجال الأعمال، الشركات وخاصة الشركات متعددة الجنسيات وذلك لأسباب عدة، هذه الأسباب تمثل من جهة دوافع للدول للحصول على تصنيف جيد لخطر البلد، وفيما يلي أهم هذه الدوافع أو الأسباب: (بنك فيصل الإسلامي السوداني، 2012، صفحة 25)

- يعتبر مستوى خطر البلد من عوامل جذب وتعزيز ثقة المستثمرين في مجمل المناخ الاستثماري وبيئة أداء الأعمال ومن ثم تحويل المستثمر المحتمل إلى مستثمر فعلي؛
- تستعين بنتائج الشركات والمؤسسات التي تعمل في مجال الإقراض والاستثمار الدولي، حيث تسعى إلى تعظيم المردود المادي للعمليات التي تقوم بها من خلال تطبيق أفضل الممارسات في مجال السياسات الاحترازية بهدف تقليل المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه العمليات بصرف النظر عن المدى الجغرافي أو نوع النشاط الاقتصادي الذي تغطيه؛
- إمداد متخذي القرارات الاستثمارية بإطار فعال للمفاضلة بين الفرص الاستثمارية المتاحة؛
- يؤهل حكومات الدول حول العالم للنفوذ إلى أسواق المال الدولية والحصول منها على التمويل اللازم للمشاريع التنموية بكلفة تنافسية سواء من خلال تمكينها من الاقتراض الخارجي التقليدي أو من خلال طرح سندات الدين الحكومية في أسواق رأس المال العالمية؛
- يعكس تصنيف خطر البلد مدى الاستقرار السياسي، الاقتصادي وقدرة الدولة على تحقيق موارد كافية من النقد الأجنبي ومن ثم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية في تاريخ استحقاقها دون تأخير؛
- يعتبر مؤشراً للأوضاع السياسية، الاجتماعية والتوقعات المستقبلية لأداء الدولة على تلك الأصعدة.

2-1-3 العوامل الاقتصادية والمالية المؤثرة في خطر البلد

تأثر العوامل الاقتصادية والمالية على تصنيف خطر البلد من خلال مدى حسن أداء الدولة اقتصادياً ومالياً، فكلما كان الأداء الاقتصادي والمالي للدولة أفضل انخفضت احتمالية قيام حكومتها باتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تؤثر سلباً في قيمة الشركات الأجنبية. فالتضخم والعجزات أو الفوائض في ميزان المدفوعات ومعدل النمو للفرد الواحد من الناتج القومي الإجمالي، تعد مقاييساً في غاية الأهمية لتحديد كون الاقتصاد المعني في حالة جيدة أو يتطلب إصلاحاً سريعاً يتمثل في اللجوء إلى مصادرة الملكية لرفع الإيرادات الحكومية أو عدم تحويل العملة لغرض تحسين ميزان المدفوعات. وبشكل عام كلما يكون المستقبل الاقتصادي للبلد المضيف أفضل، تقل احتمالية أن تواجه الشركات الأجنبية اضطراباً اجتماعياً وسياسياً يمكن أن يلحق الضرر بها (Hong, Jones, & Song, 2020, pp. 04-05).

يمكن تقسيم العوامل الاقتصادية والمالية المؤثرة على خطر البلد إلى عوامل محلية وأخرى أجنبية، كما هو موضح في الجدول 4.

الجدول 4- العوامل الاقتصادية والمالية المؤثرة على خطر البلد

العوامل الأجنبية	العوامل المحلية
(1) رصيد ميزان المدفوعات؛ (2) التجارة الدولية، وتشمل: (أ) مدى مساهمة التجارة في تكوين الناتج الوطني الإجمالي؛ (ب) استقرار الإيرادات التجارية؛ (ج) مدى تنوع الصادرات؛ (د) مرونة الطلب على الصادرات والواردات. (3) رأس المال الدولي للبلد، ويشمل: (أ) العملة الوطنية، وتشمل: - نقاط القوة والضعف في عملة البلد، استقرار أسعار الصرف للعملة، جودة أسواق الصرافة، مدى السيطرة على أسواق الصرافة. (ب) الديون، وتشمل: - الدين الإجمالي، الدين قصير الأجل كنسبة من الدين الإجمالي، نسبة خدمة الدين. (ج) الموارد المالية الدولية، وتشمل: - الاحتياطات الدولية، القدرة على الاقتراض من السوق الدولي، تواريخ إعادة تسديد الدين، تصنيف الائتمان وسياسته، استقلالية التدفقات الرأسمالية الداخلة. (د) نسبة الاستثمار الكلي الممول من خارج البلد.	(1) النمو الاقتصادي وسياسات الاستثمار في البلد؛ (2) مدى التنوع الاقتصادي وحالات السوق؛ (3) معدلات التضخم ومستوياته الحالية واتجاهاته المستقبلية؛ (4) السياسات النقدية المتبعة؛ (5) السياسات المالية والعجز في الموازنة؛ (6) متانة الأسواق المالية المحلية وحجم الاستثمارات الممولة محلياً.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: علي عباس، 2013، ص: 232-233.

2-2 تصنيف الدليل الدولي لخطر البلد للمخاطر المالية

2-2-1 مفهوم تصنيف خطر البلد من طرف وكالات التصنيف العالمية

إنّ التصنيف هو رأي وكالة التصنيف في تقويم خطر تحقق الضرر الناتج عن السياق الاقتصادي والسياسي لدولة أجنبية تقوم فيها المؤسسة بممارسة جزء من نشاطها بشكل كامل وفي الوقت المحدد. ويعول كثيراً على درجة التصنيف التي تمنحها وكالات التصنيف، خصوصاً للحكومات والمؤسسات المالية المصرفية في توقع حدوث خطر البلد بناءً على معايير كمية ونوعية، إذ أصبح المستثمرون وأسواق رأس المال أكثر حساسية لدرجات التصنيف التي تصدرها وكالات التصنيف العالمية، ذلك أنّها تؤثر على قرار الاستثمار لدى الشركات وكذا على قدرة الشركات والدول على الدخول إلى أسواق رأس المال الدولية والحصول على التمويل المطلوب، وبالإضافة إلى ذلك؛ فإن غياب المعلومات الكافية لاتخاذ قرار الاستثمار يدفع المستثمر إلى اللجوء إلى التصنيف للحكم على مستوى خطر البلد للدول المراد الاستثمار أو المستثمر فيها.

2-2-2 التعريف بدليل التصنيف (ICRG) International Country Risk Guide

إضافة إلى البطاقة التقنية للدليل الدولي لخطر البلد (ICRG) والموضحة في الجدول 5، فهذا الدليل صادر عن مجموعة (PRS) الأمريكية التي تتدخل في تصنيف 140 دولة، فهي ذات نشاط دولي. يتم إعداد هذا الدليل من طرف خبراء اقتصاديين ومحريين للتقارير الدولية. أنشئ هذا الدليل للتقييم والتنبؤ بخطر البلد الممثل في كل من: الخطر الاقتصادي،

المالي والسياسي، كما يجب على احتياجات المستثمرين الأجانب لاتخاذ القرارات الحاسمة، كما تم دعم هذا الدليل بنموذج إحصائي لتصنيف الأخطار (Group T. P, 2020, p. 01).

الجدول 5: بطاقة تقنية لدليل التصنيف ICRG

1980 (الولايات المتحدة الأمريكية)	تاريخ ومكان الإنشاء
140	عدد البلدان المقيمة
1992	بداية التقييم
شهري	تواتر عمليات التقييم
3	عدد المؤشرات المستعملة
22 (5 ، 5 ، 12)	عدد المتغيرات المستعملة
متوسط مرجح	طريقة الحساب
50 % ، 25 % ، 25 %	التوزيعات النسبية للمؤشرات
[0 ، 100]	مجال التصنيف

Source: Yasmine Guessoum, 2005, P:08.

2-2-3 منهجية تصنيف الدليل الدولي لخطر البلد (ICRG) للمخاطر المالية

يتمثل الهدف العام لتقييم المخاطر المالية في توفير وسيلة لتقييم قدرة البلد على الدفع، وهذا يتطلب وضع نظام لقياس قدرة البلد على تمويل التجارة والتزاماته بالديون عن طريق إسناد إلى نقاط محدّدة مسبقاً بمجموعة من العوامل تصف مكونات الخطر المالي. الحد الأدنى للنقطة التي يمكن أن تمنح لكل عنصر هي صفر، في حين أن الحد الأقصى للنقطة يحدد على أساس وزن العنصر المالي الداخل في تصنيف المخاطر المالية (Boudjedra, 2004, p. 08) ، وهي موضحة في الجدول 6.

إنّ مجموع النقاط الممنوحة لمتغيرات الخطر المالي تحدّد حدّة الخطر فارتفاع مجموع النقاط يعني انخفاض حدّة الخطر، أما انخفاضها فيدل على ارتفاع حدّة الخطر. وفيما يأتي تفصيل متغيرات الخطر المالي.

الجدول 6-: نظام تنقيط (ICRG) للخطر المالي

مجموع النقاط %	النقطة/200	المتغير/المؤشر
		متغيرات مؤشر الخطر المالي
5	10	نسبة الدين الخارجي إلى GDP
5	10	نسبة خدمة الدين إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات
7.5	15	نسبة رصيد ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات
2.5	5	عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها الاحتياطات الرسمية للدولة
5	10	استقرار سعر الصرف
25	50	مجموع نقاط مؤشر الخطر المالي

Source: Boudjedra, F, 2004 ,P:08.

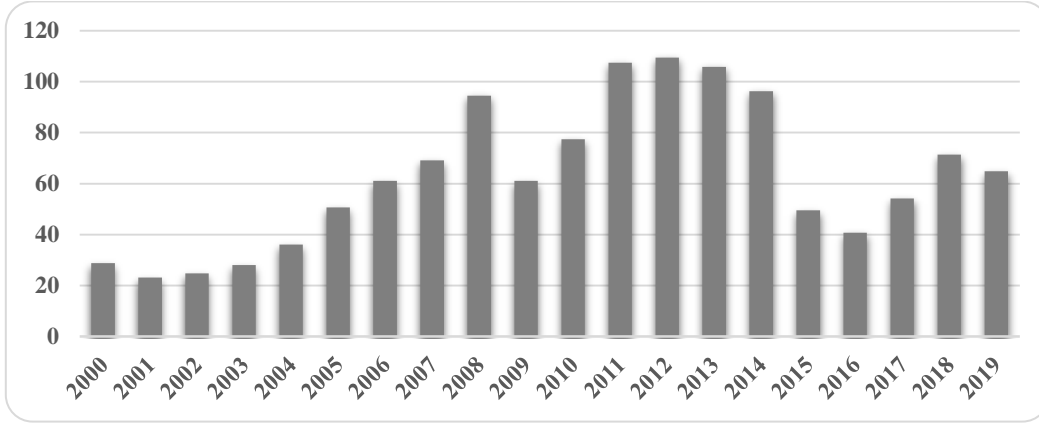
3- تصنيف المخاطر المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول للفترة 2000-2019

سيتم تناول هذا العنصر من خلال التطرق للنقاط التالية:

3-1 تحليل تطور أسعار البترول الجزائري للفترة 2000-2019

من خلال تتبع تطور أسعار البترول الجزائري خلال الفترة 2000-2019 والموضح في الشكل 1، نلاحظ أن بداية هذه الفترة تتوافق مع ارتفاع في أسعار البترول والذي بلغ مستوى 28.80 دولار للبرميل سنة 2000؛ أي ارتفاع بنسبة 59% مقارنة بسنة 1999، لتتخفف سنة 2001 إلى مستوى 23.12 دولار، لكن سرعان ما عاودت الارتفاع من 36.05 دولار سنة 2004 إلى 66.08 دولار للبرميل سنة 2006، ليرتفع إلى 94.45 دولار للبرميل سنة 2008 وقد كانت قيمة الارتفاع في تلك السنة 2008 لوحدها تقارب 25.37 دولار مقارنة بسنة 2007. وقد انعكس ارتفاع أسعار البترول إيجاباً على الميزانية العامة للدولة، فقد ارتفعت الجباية البترولية التي تعتبر أساساً في تمويل الميزانية العامة للدولة حيث بلغت 435.2 مليار دولار سنة 2001 لترتفع سنة 2003 إلى 449 مليار دولار ثم 1284 مليار دولار سنة 2008، مما شجع الجزائر على زيادة استخدام هذه الأموال لتنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. ولكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثراً واضحاً على سوق البترول، فقد تجاوز سعر البترول الجزائري ليلعب 61.06 دولار للبرميل سنة 2009؛ أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 35.35%.

الشكل 1-1: تطور أسعار البترول للفترة 2000-2019 الوحدة: دولار للبرميل



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2000-2020.

شهدت سنوات 2010، 2011 و2012 ارتفاع مستمر لسعر البترول الجزائري الذي تجاوز سنة 2012 سقف 109 دولار للبرميل لأول مرة في تاريخه، إلا أن هذا الارتفاع في أسعار البترول لم يستمر طويلاً فسرعان ما عاودت الأسعار الانخفاض لتبلغ سنة 2014 مستوى 96.29 مليار دولار مقابل 105.87 مليار دولار التي سجلتها في 2013، فيما تراجعت مداخيل البترول في الجزائر إلى 60 مليار دولار سنة 2014 مقابل 63 مليار دولار سنة 2013 و70 مليار دولار سنة 2012.

شهدت سنة 2014 انخفاضاً ملحوظاً في أسعار البترول العالمية لأقل مستوى لها منذ سنة 2010، حيث بلغت مستوى 99.6 دولار للبرميل وهذا لعدة أسباب، نذكر منها: (صندوق النقد العربي، 2015)

- تراجع معدل نمو الطلب على البترول مع وفرة الإمدادات العالمية، وخاصة مع استغلال مصادر البترول والغاز غير التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية؛

- ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة الرئيسية تدريجياً مع بداية سنة 2014؛
- توجه كبرى الدول المصدرة للنفط إلى الحفاظ على حجم إنتاجها لضمان حصتها السوقية بدلاً من محاولة رفع الأسعار من خلال خفض الإنتاج؛
- انخفاض طلب الأسواق الأوروبية والصين على البترول الخام في ظل تزايد المخاوف من تباطؤ وتيرة النمو العالمي، حيث انخفض معدل النمو الحقيقي للاقتصاد الصيني من مستوى 07.7% سنة 2013 إلى 07.3% سنة 2014.
- واصلت أسعار البترول الانخفاض بشكل كبير سنتي 2015 و2016 لتصل مستوى 52.8 دولار للبرميل سنة 2015 ومستوى 44.2 دولار للبرميل سنة 2016 الذي يعتبر ادني مستوى لأسعار البترول منذ سنة 2005، حيث يعزى هذا إلى عدة عوامل، نذكر منها: (صندوق النقد العربي، 2017)
- تباطؤ معدل نمو الطلب العالمي على البترول بشكل عام، والطلب الأمريكي والصيني بشكل خاص، حيث تراجع أداء الاقتصاد الأمريكي بشكل ملحوظ بانخفاض معدل النمو لاقتصادي الحقيقي من مستوى 02.9% سنة 2015 إلى 01.6% سنة 2016 وتوجه الصين إلى دعم الاستهلاك المحلي بدلاً من قطاع التصدير؛
- ارتفاع مستويات المخزون البترولي العالمي بأنواعه المختلفة بحوالي 03.4% مقارنة مع سنة 2015؛
- ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار إلى أعلى مستوى له منذ 14 سنة؛ أي منذ ديسمبر 2002.
- مع حلول سنة 2017 استعادت أسواق البترول عافيتها، منهيّة فترة ثلاث سنوات من التراجع المستمر في أسعار البترول والتي بلغت مستوى 54.2 دولار للبرميل؛ أي بنسبة ارتفاع تقدر ب 22.62% مقارنة مع سنة 2016، حيث يرجع هذا الارتفاع إلى جملة من العوامل، نذكر منها: (صندوق النقد العربي، 2018)
- اتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك وعدد من منتجي البترول من خارجها، والذي دخل حيز التنفيذ شهر جانفي 2017؛
- ارتفاع الطلب العالمي على البترول بشكل عام والطلب الأمريكي والصيني بشكل خاص، بفضل التحسن في أداء هذه الاقتصادات والذي انعكس بتحقيق ارتفاع في معدلات النمو الحقيقية التي بلغت 02.2% و 06.8% على الترتيب؛
- تسجيل سعر صرف الدولار الأمريكي أكبر خسارة سنوية له منذ سنة 2003 مقابل سلة العملات الرئيسية الأخرى؛
- انخفاض مستويات المخزون البترولي العالمي بأنواعه المختلفة بحوالي 01.7% مقارنة مع سنة 2016.
- اتسمت أسواق البترول بتغيرات كبيرة سنة 2018، حيث شهدت الشهور العشرة الأولى من السنة اتجاهًا تصاعديًا للأسعار، حيث بلغت مستويات 67.53 دولار خلال الربع الأول من السنة 2018 لترتفع في الربع الثاني إلى 74.27 دولار، لتسجل في الربع الثالث أعلى مستوى لها منذ 2014 ب 75.37 دولار للبرميل. إن هذا الارتفاع في الأسعار كان نتيجة مجموعة من الأسباب، نذكر منها: (صندوق النقد العربي، 2019)
- ارتفاع الطلب العالمي على البترول الذي خفف من تأثير كلا من قوة الدولار الأمريكي وارتفاع إنتاج البترول في الولايات المتحدة الأمريكية، واستمرار عمليات السحب القوية من مخزونات البترول الخام الأمريكية؛
- تصاعد التوترات الجيوسياسية التي صاحبها تزايد المخاوف بشأن نقص إمدادات البترول العالمية مع اقتراب دخول العقوبات الأمريكية على قطاع الطاقة الإيراني حيز التنفيذ، وكذا انخفاض إنتاج فنزويلا في ظل التطورات السياسية بها؛

- قرار تمديد اتفاق خفض الإنتاج الذي توصلت إليه دول أوبك مع بعض منتجي البترول من خارجها حتى نهاية سنة 2018.

وبحلول شهري نوفمبر وديسمبر من سنة 2018 انخفضت أسعار البترول إلى مستوى 60.7 دولار للبرميل، وهذا بسبب:
- تزايد المخاوف بشأن زيادة إمدادات البترول العالمية، على خلفية قرار الولايات المتحدة الأمريكية منح استثناءات مؤقتة لثمان دول بمواصلة استيراد البترول الإيراني لمدة ستة أشهر؛
- توقعات انخفاض نمو الطلب العالمي على البترول؛
- ضعف بيانات الاقتصاد العالمي بخصوص منطقة اليورو، الهند والصين.

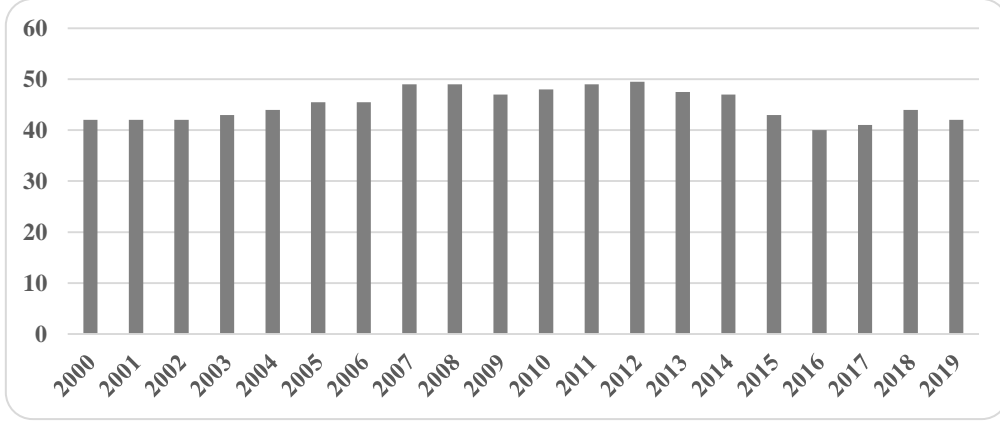
سيطرت عوامل سياسية وأخرى اقتصادية على أسعار البترول خلال سنة 2019، منها ما كان داعماً لارتفاع الأسعار والأغلب كان ضاعطاً للانخفاض مقارنة بالسنة الماضية. حيث بلغ المعدل الشهري لأسعار البترول الخام خلال شهر جانفي 2019 مستوى 59.3 دولار للبرميل؛ أي بارتفاع 02.9 دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق، وهذا نتيجة تزايد الاضطرابات الجيوسياسية للدول المصدرة للنفط، كأبرز العوامل الداعمة لارتفاع الأسعار، إضافة إلى تدخل منظمة الدول المصدرة أوبك والمنتجين المستقلين في استمرار اتفاق خفض الإنتاج فيما عرف بـ "أوبك+". وواصلت الارتفاع على أساس شهري لمدة 4 أشهر مسجلة نمواً بنسبة 08.43% في فيفري إلى 64.3 دولاراً للبرميل، ثم إلى 66.4 دولاراً في مارس بارتفاع 03.26%. فيما انتعشت الأسعار خلال أبريل إلى أعلى مستوياتها خلال السنة لتصل مستوى 72.8 دولاراً للبرميل. وقد كان لانقطاع إمدادات الخام الروسي إلى أوروبا الشرقية وألمانيا عبر خط أنابيب Druzhba أطول خطوط أنابيب نقل البترول في العالم على خلفية تلوث شحنات البترول الروسي بالكلوريد العضوي مما يسبب ضرراً لمصافي البترول دوراً أساسياً في ارتفاع الأسعار خلال هذا الشهر. وفي ماي سجلت الأسعار أول هبوط شهري خلال السنة إلى مستوى 64.49 دولاراً للبرميل، ثم عاودت الارتفاع في شهر جوان إلى 66.55 دولار، بسبب تراجع المعروض البترولي الناتج عن اتفاق خفض الإنتاج بين دول "أوبك+" لمدة تسعة أشهر، إلى جانب ارتفاع الطلب على البترول في آسيا.

كان لتصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين دوراً رئيسياً في انخفاض الأسعار خلال شهري جويلية وأوت إلى مستوى 65.17 و59.6 دولار للبرميل على الترتيب، وهو أدنى مستوى في سبعة أشهر الماضية. وقد كان لتعطل الإمدادات وتزايد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، دوراً رئيسياً في ارتفاع الأسعار خلال شهر سبتمبر لتصل إلى 62.4 دولار للبرميل. فيما هبطت الأسعار في أكتوبر إلى 60.23 دولاراً للبرميل، وقد كان لكل من الطلب الموسمي القوي على البترول وبخاصة من آسيا، وارتفاع معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية لتلبية الطلب على المنتجات البتروولية الشتوية، دوراً رئيسياً في ارتفاع الأسعار خلال شهري نوفمبر وديسمبر إلى 62.43 و65.55 دولار للبرميل على الترتيب.

2-3 تحليل المخاطر المالية في الجزائر للفترة 2000-2019

من خلال تتبع تطور مؤشر الخطر المالي في الجزائر والخاص بتصنيف الدليل الدولي لخطر البلد (ICRG) خلال الفترة 2000-2019 والموضح في الشكل 2، فإننا نلاحظ أن السنوات الأولى من هذه الفترة قد شهدت ارتفاعاً مستمراً في

مستوى مؤشر الخطر المالي حيث ارتفع من 42 نقطة سنة 2000 إلى مستوى 49 نقطة سنة 2008 وهو مستوى لم يبلغه المؤشر من قبل (ارتفاع التنقيط يعكس تحسن في الوضع المالي للدولة)، مما يعكس تحسن المناخ المالي في الجزائر. الشكل -2-: تطور تصنيف مؤشر الخطر المالي في الجزائر للفترة 2000-2019 الوحدة: نقطة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات المخاطر المالية للدليل الدولي لخطر البلد.

تتوافق بداية هذه المرحلة مع ارتفاع في أسعار البترول والذي بلغ مستوى 28.80 دولار للبرميل سنة 2000، وبلغ نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي الخام في المتوسط 03.2%، وقد سمح ذلك الانفراج المالي بارتفاع المداخيل، وتحول الجزائر إلى إتباع سياسية اقتصادية جديدة هدفها إنعاش النشاط الاقتصادي؛ أي زيادة الإنتاج والتشغيل عن طريق دعم طلب العائلات والمؤسسات ومن ثم فهي تركز على سياسات نقدية وميزانية توسعية، وكان نتاج هذا التوجه الجديد إقرار كل من برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)، كما استمرت السلطات على السياسة نفسها خلال الفترة (2005-2014) وهذا من أجل الحفاظ على السياسة الاقتصادية الوطنية، حيث أقرت كل من البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وكذلك البرنامج الخماسي (2010-2014).

لم يكن للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 والتي ازدادت حدتها مع بداية سنة 2009، تداعيات كبيرة على مستوى مؤشر الخطر المالي في الجزائر، إذ انخفض من 49 نقطة سنة 2008 إلى 47 نقطة سنة 2009، وهذا يرجع بالخصوص إلى تسديدها المسبق لمعظم الديون الثنائية أو المتعددة الأطراف المستحقة لأطراف أجنبية، حيث سددت الجزائر حوالي 18 مليار دولار خلال الفترة 2003-2006، لتصل في نهاية هذه الفترة إلى 05.6 مليار دولار، علماً أن هذا التسديد المسبق للديون رافقه إجراء يتمثل في التوقف عن اللجوء إلى القروض الخارجية اعتباراً من سنة 2004. حيث سمحت هذه القرارات الرئاسية بالتخفيف من وطأة الديون الخارجية للجزائر وتجنّبها تعقيدات في تعبئة قروض جديدة (مصالح الوزير الأول، 2010، صفحة 31). ومع نهاية سنة 2012، قدرت الديون الخارجية للجزائر بنسبة 01.8% من الناتج الداخلي الإجمالي.

إن سياسة تسيير الديون الخارجية للجزائر لم تسمح بتقليص ديونها إلى مستوى لم تشهده البلاد منذ الاستقلال فحسب، بل زودتها بادخار خارجي استراتيجي، حيث قدر احتياطي الصرف للجزائر نهاية 2012 بـ 190.66 مليار دولار مقابل

182.22 مليار دولار في ديسمبر 2011. إن هذا المستوى يمثل (ضمان تغطية) أكثر من ثلاث سنوات (36.5 شهراً) من واردات السلع والخدمات حسب تقرير بنك الجزائر. وبخصوص قيمة الدينار الذي استمر سعر صرفه في الارتفاع بصفة متقاربة من سنة إلى أخرى، حيث بلغت قيمة الدولار أعلى قيمة لها مقابل الدينار 79.68 سنة 2002 وهي أعلى قيمة خلال الفترة 2000-2012. (بنك الجزائر، 2013)

لقد تميزت السنوات الأولى للفترة 2010-2016 بتحسن مؤشر الخطر المالي، حيث انتقل من مستوى 48 نقطة خلال سنة 2010 إلى مستوى 49.5 نقطة سنة 2012، والتي تتوافق مع تسجيل سعر البترول أعلى مستوى له في تاريخه وهذا بتعديده 109 دولار.

أدى الانهيار الحاد لأسعار البترول إلى أدنى مستوى لها سنة 2016 إلى 40,76 دولار إلى انخفاض تصنيف مؤشر الخطر المالي إلى أدنى مستوياته هو الآخر والذي بلغ مستوى 40 نقطة من مجموع 50 نقطة، وهو مستوى منخفض إذا ما قورن بتصنيف السنوات السابقة، حيث انخفض تصنيف كل من المتغيرات: (البنك الدولي، 2020)

- عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها الاحتياطات الرسمية للدولة والتي انخفضت إلى 23.6 شهراً بعد أن كانت في حدود 26.9 شهراً سنة 2015؛

- نسبة خدمة الدين إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، حيث ارتفع الدين الخارجي إلى 04.1 مليار دولار بعد أن كانت في حدود 03 مليار دولار سنة 2015؛

- نسبة رصيد ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، حيث ارتفع عجز الحساب الجاري إلى - 28.3 مليار دولار بعد أن كانت في حدود -27 مليار دولار سنة 2015؛

- نسبة الدين الخارجي إلى GDP، والتي ارتفعت إلى 02.43% بعد أن كانت في حدود 01.79% سنة 2015؛

- سعر الصرف، حيث ارتفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار إلى 110.10 دينار بعد أن كانت في حدود 100.46 دينار سنة 2015.

ولمواجهة هذه الصدمة اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات بغرض ضبط أوضاع المالية العامة وتحييد أثر الصدمة على الاقتصاد الجزائري شملت ما يلي: (مرغيث، 2016)

- استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار البترول على النمو؛

- سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل البترول المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري. فعلى سبيل المثال قام بنك الجزائر بالسماح للدينار بالانخفاض ب 25% مقابل الدولار الأمريكي وب 06.7% مقابل اليورو خلال سنة 2015. والغرض من وراء ذلك هو الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطيات الدولية؛

- اتخذت تدابير حاسمة في موازنة سنة 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق، وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفورات، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بسنة 2015

بنسبة 08.8%، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 03.3% وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%. وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع ترامواي، مستشفيات،... الخ) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والإسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العام. وفي جانب الإيرادات العامة أقرت موازنة 2016 رفع بعض الرسوم شملت أساساً الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركية ب 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة. أدى ارتفاع أسعار البترول سنتي 2017 و 2018 إلى تحسن تصنيف مؤشر الخطر المالي في الجزائر والذي بلغ مستوى 41 و 44 نقطة على الترتيب، إلا أن هذا التحسن لم يستمر طويلاً فسرعان ما انخفضت أسعار البترول سنة 2019 إلى مستوى 64,9 دولار لينخفض معها تصنيف مؤشر الخطر المالي في الجزائر والذي بلغ مستوى 42 نقطة من مجموع 50 نقطة. وفيما يلي تصنيف متغيرات الخطر المالي في الجزائر لسنة 2019 والموضحة في الجدول 7.

الجدول 7-: تصنيف متغيرات الخطر المالي في الجزائر لسنة 2019

مجموع النقاط/50	استقرار سعر الصرف/10	عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها الاحتياطات الرسمية للدولة/05	نسبة رصيد ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات/15	نسبة خدمة الدين إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات/10	نسبة الدين الخارجي إلى GDP /10
42	10	04	08	10	10

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات المخاطر المالية للدليل الدولي لخطر البلد.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن كل من المتغيرات: نسبة خدمة الدين إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، نسبة الدين الخارجي إلى GDP و استقرار سعر الصرف كان تصنيفهم جيداً بحصول كل منهم على العلامة كاملة، ويرجع هذا إلى لجوء الحكومة الجزائرية لمواجهة تراجع أسعار البترول إلى التمويل غير التقليدي بدل التوجه نحو الاستدانة الخارجية بسبب كونها ترهن سيادة البلد. فيما انخفض تصنيف كل من نسبة رصيد ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات وعدد الأشهر من الواردات التي تغطيها الاحتياطات الرسمية للدولة بسبب تراجع احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي إلى 62 مليار دولار بنهاية 2019، مقابل 79.88 مليار دولار نهاية 2018، و 97.33 مليار دولار نهاية 2017.

3-3 تحديات الاقتصاد الجزائري في ظل التوجهات المستقبلية لأسعار البترول

3-3-1 التوجهات المستقبلية لأسعار البترول في ظل تداعيات جائحة كورونا

شهد نمو الاقتصاد العالمي بعد سنة 2019 تباطؤاً نتيجة للتحديات التي تواجهه والمتمثلة في التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والمخاطر الجيوسياسية، فضلاً عن تقلب الأوضاع في بعض دول العالم، مما جعل المنظمات الدولية تخفض توقعاتها بشأن النمو الاقتصادي العالمي قبل تفشي وباء كورونا حيث توقع صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 03.3% سنة 2020 و 03.4% سنة 2021 مقارنة بنسبة 02.9% سنة 2019. بعد إعلان منظمة الصحة العالمية رسمياً في 26 مارس 2020 فيروس كورونا (COV2019) جائحة عالمية والذي بدأ في الانتشار في الصين

منذ ديسمبر 2019، وتحديداً في مدينة ووهان. اتخذت دول العالم جملة من التدابير لمواجهة انتشاره مما جعل العالم في حالة استنفار قصوى.

كان للتدابير المتخذة لمواجهة جائحة كورونا تداعيات على السوق البترولية، حيث تراجعت أسعار البترول منذ جانفي 2020، ووصلت إلى مستوى تاريخي متدنٍ في أفريل وجرى تداول بعض الخامات القياسية عند مستويات سلبية. ويُعزى هذا التراجع إلى هبوط حاد للطلب قد اشتد نتيجة ضخ الحليفيين السابقين في تجمع "أوبك +" وهما السعودية وروسيا لكميات ضخمة من البترول في صراعهما على الحصص السوقية، ما أدى إلى زيادة الضغوط على قطاع الشحن والناقلات وأنابيب البترول، وفاقمت منه درجة عدم اليقين التي تحيط بمستويات الإنتاج لدى كبار منتجي البترول. وبسبب الجهود الرامية للحد من تفشي الجائحة والتي قيّدت معظم أنشطة السفر، من المتوقع أن يهبط الطلب على البترول على نحو لم يسبق له مثيل بمقدار 9.3 ملايين برميل يومياً هذه السنة عن مستواه في 2019 الذي بلغ 100 مليون برميل يوميا. ومن المتوقع أن تبلغ أسعار البترول في المتوسط 35 دولاراً للبرميل في سنة 2020، وهو تعديل حاد بالخفض عن التنبؤات في أكتوبر، وتراجع نسبته 43% عن المتوسط في 2019 الذي بلغ 61 دولاراً للبرميل (البنك الدولي، 2020).

وستساعد الجهود التي بذلتها منظمة البلدان المصدرة للبترول أوبك ومنتجون آخرون في الآونة الأخيرة لخفض الإنتاج في مواجهة هبوط الطلب على تخفيف بعض الضغوط على أسواق البترول. بيد أنه على الأمد الأطول، ستخضع الترتيبات الحالية بالقدر الذي تدعم به الأسعار لنفس العوامل التي أدت إلى انهيار ترتيبات سابقة لأوبك وتحالفات أخرى في أسواق السلع الأولية، وهي ظهور منتجين جدد وكذلك استخدام مصادر بديلة للطاقة والمكاسب الناجمة عن تحسين الكفاءة.

3-3-2 تنوع الاقتصاد الجزائري التحدي الرئيسي للحد من آثار تقلبات أسعار البترول

يمثل تنوع النشاط الاقتصادي مهمة صعبة بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط. فقلة هي البلدان التي نجحت على مر التاريخ في تنوع نشاطها الاقتصادي والحد من اعتمادها على البترول، لاسيما عندما كان إنتاجها من البترول لا يزال وفيرا ويكفيها لفترة طويلة. وهناك عدد من العقبات الرئيسية التي غالبا ما تعيق التنوع، كالتقلبات الاقتصادية الناشئة عن الاعتماد على الإيرادات البترولية، وما ينتج غالبا عن الإيرادات البترولية من إضعاف نظام الحوكمة والمؤسسات، والمخاطر المترتبة على الإيرادات البترولية غالباً من المغالاة في تقييم أسعار الصرف الحقيقية. وربما تكون ماليزيا وإندونيسيا والمكسيك أفضل أمثلة على البلدان التي نجحت في تنوع نشاطها الاقتصادي بعيداً عن البترول، في حين نجحت شيلي إلى حد ما في تنوع نشاطها بعيداً عن النحاس (صندوق النقد الدولي، 2015).

وفقاً لما ورد في البرامج التنموية التي طبقتها الجزائر خلال الفترة 2000-2019 ظل تنوع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الجزائري هدفاً رئيساً للتنمية الاقتصادية حيث أدركت خطط التنمية المتعاقبة المخاطر الكامنة في الاعتماد الأحادي والكثيف على إنتاج البترول الخام وتصديره. واستخدمت الحكومة العائدات البترولية المتنامية لزيادة استثماراتها في تنمية الموارد البشرية والبنية التحتية العامة. بيد أن تنوع الصادرات كان بدرجة أقل. وعلى الرغم من نمو الصادرات غير البترولية، فقد ظلت تمثل نسبة محدودة من إجمالي الصادرات ويتركز معظمها في منتجات وثيقة الارتباط بالبترول. كما أن القطاع العام في الجزائر يمثل خياراً وظيفياً أكثر جذباً للعاملين مقارنة بالقطاع الخاص بما يقدمه من أجور أعلى نسبياً،

لاسيما للعاملين الأقل مهارة. وبالنسبة للشركات، فإن إنتاج السلع والخدمات لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية والاستثمارية للسوق المحلية يمثل مصدرا للربح أكثر موثوقية من وضع خطط الأعمال للدخول في أنشطة تصديرية تنطوي على قدر أكبر من المخاطر. ولذلك فإن تحقيق هدف الحكومة في زيادة تنوع القاعدة الاقتصادية سيقضي التصدي لهذه الحوافز والعمل في الوقت نفسه على تنفيذ مزيد من الإصلاحات لتعزيز بيئة الأعمال ورفع مستوى التعليم والمهارات لدى القوة العاملة.

4- خاتمة

لقد سمحت لنا دراسة وتحليل موضوع أثر تقلبات أسعار البترول على تصنيف المخاطر المالية في الجزائر، من الوصول إلى العديد من النتائج، أهمها:

- يعتبر التصنيف الجيد للمخاطر المالية الذي تحصل عليه الدول من وكالات التصنيف العالمية شهادة دولية تؤكد تحسن الوضع الاقتصادي والمالي، مصحوبا بتوقعات الأداء ومستقبل الدولة أو المؤسسة التي يتم تصنيفها؛
- الهشاشة المتزايدة لميزان المدفوعات بالنظر إلى التوجه التصاعدي لواردات السلع والخدمات، والتي تجعل الاقتصاد الجزائري أقل مقاومة لأي انخفاض لأسعار البترول؛
- عمدت الجزائر في ظل الوفرة المالية التي حققتها نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية إلى اعتماد جملة من البرامج الاستثمارية العمومية، ممثلة في برنامج دعم الإنعاش (2001-2004)، وبعده كل من البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وكذا برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014). والتي كان لها آثار إيجابية على التوازنات المالية الكلية؛
- إن الاقتصاد الجزائري لا يزال حساسا لمعطيات خارجية كارتفاع أو انخفاض قيمة الدولار، تغير أسعار البترول؛
- إن التقلبات السعوية للبترول من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني استقرارا أو اختلالا وهو ما أكدته أزمة 2016، التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز مثل الميزان التجاري، ميزان المدفوعات والميزانية العامة؛
- هناك علاقة تشابكية بين استقرار المؤشرات المالية للاقتصاد الجزائري وقطاع الطاقة جسدها التأثيرات الكبيرة لانخفاض أسعار البترول على الكثير من المؤشرات المالية؛
- خروج الاقتصاد الجزائري من التبعية النفطية يمر عبر تبني إستراتيجية التنوع الاقتصادي وهذا من خلال التنمية المستدامة للصادرات غير البترولية وإحلال الواردات، وذلك بالاعتماد على نماذج الدول الناجحة والرائدة في هذا المجال من خلال الاستثمار في رأس المال البشري واعتماد تنمية مستدامة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

البنك الدولي. (2020). صدمة منقطعة النظير: جائحة فيروس كورونا تزلزل أسواق السلع الأولية. تم الاسترداد من:

<https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2020/04/23/coronavirus-shakes-commodity-markets> (consulté le 15/07/2020)

- البنك الدولي. (2020). بيانات المؤشرات الاقتصادية في الجزائر. الولايات المتحدة الأمريكية. تاريخ الاسترداد 06 15, 2020، من:

<https://www.albankaldawli.org/>(consulté le 15/06/2020)

- بنك فيصل الإسلامي السوداني. (2012). التصنيف السيادي للمخاطر القطرية في الدول العربية وعلاقته بالمعاملات الدولية.

- بنك الجزائر. (2013). التقرير السنوي 2012 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر. تاريخ الاسترداد 06 10, 2020، من:

<https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2012arabe.pdf>(consulté le 10/06/2020)

- صندوق النقد الدولي. (2015). المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو. تاريخ الاسترداد 06 10, 2020، من:

<https://www.elibrary.imf.org/>(consulté le 10/06/2020)

- صندوق النقد العربي. (2015). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. تم الاسترداد من:

<https://www.amf.org.ae/>(consulté le 10/06/2020)

- صندوق النقد العربي. (2017). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. تم الاسترداد من:

<https://www.amf.org.ae/>(consulté le 10/06/2020)

- صندوق النقد العربي. (2018). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. تم الاسترداد من:

<https://www.amf.org.ae/>(consulté le 10/06/2020)

- صندوق النقد العربي. (2019). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. تم الاسترداد من:

<https://www.amf.org.ae/>(consulté le 10/06/2020)

- عبد الحميد مرغيث. (2016). تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة. الجزائر. تم الاسترداد من:

<https://www.hospital-dz.com/upload/12-2017/article/petrole.pdf>(consulté le 10/06/2020)

- علوان حسين هاشم، و عبد الله محمد جاسم. (1992). اقتصاديات الموارد الطبيعية. بغداد.

- علوان حسين هاشم، و محمد جاسم عبد الله. (1992). اقتصاديات الموارد الطبيعية. بغداد.

- محمد ختاوي. (2010). النفط وتأثيره في العلاقات الدولية. لبنان: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع.

- مصالح الوزير الأول. (10, 2010). ملحق بيان السياسة العامة. الجزائر. تم الاسترداد من:

<https://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/organisation-du-premier-ministere.html>(consulté le 25/06/2020)

المراجع باللغة الأجنبية

- Boudjedra, F. (2004, 04). Risque Pays, IDE et Crise Financière Internationale. Consulté le 06 15, 2020, sur https://www.univ-orleans.fr/leo/pdf/s06_04_04boudjedra.pdf
- Group T. P. (2020). International Country Risk Guide Methodology. Consulté le 06 15, 2020, sur <https://www.prsgroup.com/wp-content/uploads/2012/11/icrgmethodology.pdf>
- Hong, J., Jones, P., & Song, H. (2020). Political Risk and Foreign Investment Decision of International Hotel Companies. Consulté le 06 25, 2020, sur <https://www.hotel-online.com/Pol Risk Invest Hotel,1999>
- Iranzo, S. (2008). DELVING INTO COUNTRY RISK. Consulté le 06 15, 2020, sur <https://www.bde.es>